جريمة القتل العمدى

نتناول الجريمة من خلال ثلاث مطالب أساسية، نبين أركان الجريمة أولا ومن ثم الجزاء المقرر لها، وبعد ذلك نقوم بالوقوف على الجرائم التي أحفها المشرع بجريمة القتل، كالقتل بالتسميم وقتل الطفل حديث العهد بالولادة.

المبحث الأول: جريمة القتل العمدى

نبين الأساس القانونى لجريمة القتل العمدى والعللة من التجريم (أولا)، كما يتطلب قيام الجريمة توافر الشرط المفترض بوجود إنسان حي وقت وقع الجريمة والركن المادى والركن المعنوى (ثانيا). والجزاء المقرر لها (ثالثا).

المطلب الأول: الأساس القانونى والعللة من التجريم

أ- الأساس القانونى: نص المشرع الجزائى القتل العمدى، من خلال نص المادة 254 من قانون العقوبات بقوله: "القتل هو إزهاق روح إنسان عمدا" ونص على عقوبة جريمة القتل بعقوبة المؤبد من خلال نص المادة 63 الفقرة الأخيرة بقوله: "يعاقب القاتل فى غير ذلك من الحالات بالسجن المؤبد"، ومفاد ذلك أن جريمة القتل التى لا تقترب بأي ظرف من ظروف التشديد تكون العقوبة هى المؤبد.

ب- العلة من التجريم: تعتبر هذه الجريمة من الجرائم الواقعة على الأشخاص، وهى من أخطر الجرائم، كونها تمس الإنسان فى حياته وهى أعلى ما يملك، ولهذا جرم المشرع أي اعتداء على حياة الإنسان، فعلة التجريم هنا هى حماية حق الإنسان بالحياة.

المطلب الثانى: أركان الجريمة

تقوم جريمة القتل العمدى على الركن المادى والمتمثل على فعل إزهاق الروح، والركن المعنوى وتعتبر من الجرائم العمدية، ويفترض المشرع صراحة شرطا لا بد من توافره لقيام الجريمة وهو وجود الإنسان الحى.

أ- الشرط المفترض:

يشترط المشرع وجود الإنسان الحى كضحية لجريمة القتل، وأن يكون الإنسان حيا وقت ارتكاب الجريمة عليه، فلا تقع جريمة القتل إلا على إنسان، فلا تقع على الجنين كونه لم يستق بعد عن كيان أمه، كما لا تقع على حيوان أو على إنسان ميت. والمقصود بالإنسان الحى هو الإنسان الذى يتمتع بالاستقلال بحياته عن أمه وتثبت من بداية الولادة إلى غاية الموت الطبيعى. فلا يتصور وقوع القتل على ميت فيعتبر ذلك صورة من صور الجريمة المستحيلة التى تأخذ مظهرين صورة الاستحالة المطلقة وصورة الاستحالة النسبية، وطالما أن المشرع يشترط وجود الإنسان الحى حتى تقوم الجريمة فيعتبر عدم وجوده استحالة مطلقة على وقوع الجريمة لانعدام المحل، ولا يمكن اعتبار هذه الحالة صورة من صور الشروع (الجريمة الخائبة) على نحو ما بيناه فى المحاضرة.

ب- الركن المادي:

هو كل سلوك ايجابي يقوم به الجاني من شأنه أن يؤدي إلى إزهاق روح إنسان حي، وعليه لا بد أن يتوافر ثلاث عناصر لقيام الركن المادي في جريمة القتل وهي:

1- السلوك الإجرامي:

هو كل سلوك إيجابي يقوم به الجاني يهدف من خلاله إزهاق روح إنسان متعمداً ذلك، فنقوم هذه الجريمة على السلوك الإجرامي الايجابي، والذي يقصد به كل عمل أو نشاط ايجابي ملموس وواقعي في العالم الخارجي، يحدث نتيجة القتل وهي إزهاق روح الإنسان، فالمشرع وفقاً لذلك لا يعاقب بموجب نص المادة 254 القتل عن طريق الامتناع، رغم أن الفاعل قد يصل إلى ذات النتيجة بفعل الامتناع (السلوك الإجرامي السلبي)، وهو ما دفع بالمشرع إلى تجريم ذلك بنصوص خاصة كتجريم ترك الأطفال والعاجزين المؤدي إلى الوفاة مع توافر نية إحداث النتيجة، وذلك من خلال نص المادة 318 والمعاقب عليها بعقوبة القتل العمد.

كما أن المشرع لا يعتد بهذه الجريمة بوسيلة بعينها، فمهما كانت الوسيلة المستعملة تؤدي لهذا الغرض تصلح أن تكون وسيلة للقتل، كالأسلحة بكل أنواعها أو أداة حادة أو الخنق أو النار بالإحراق أو الإغراق، أو استعمال الحيوانات المفترسة

2- النتيجة الإجرامية:

يقصد بالنتيجة المترتبة عن السلوك، وليس من الضروري أن تحدث النتيجة بشكل مباشر عقب السلوك بل من الممكن أن تتراخى النتيجة لفترة من الزمن لتحصل، ولكن شريطة أن تكون النتيجة سبباً مباشراً عن السلوك، وأن السلوك هو الذي أدى لحصول هذه النتيجة. أما إذا لم تحصل الوفاة لسبب خارج عن إرادة الجاني فنكون بصدد الشروع بالجريمة، كون هذه الجريمة من الجرائم ذات النتيجة بحيث يتطلب المشرع حدوث نتيجة معينة لقيامها وهي وفاة الضحية (الإنسان الحي) أو عدم الوفاة عندما لا تتحقق النتيجة لسبب خارج عن إرادة الجاني، ولهذا تعتبر هذه الجريمة من الجرائم المادية (جرائم الضرر) فلا تقوم بدون إحداث نتيجة بعينها يتطلبها المشرع.

3- علاقة السببية:

لا بد من توافر علاقة السببية بين السلوك والنتيجة، فحتى يقوم الركن المادي في الجريمة لا بد من توافرها فيجب أن تكون الوفاة نتيجة لسلوك الجاني، فإذا انقطعت الصلة بين النتيجة والسلوك أنتفتت علاقة السببية، ووقفت مسؤولية الفاعل عند حد الشروع إذا كان يريد إحداث النتيجة ولكنه لم ينجح بتحقيق النتيجة. أو تنتفي الجريمة كاملة في حالة انعدام المحل كمسألة وقوع القتل على ميت. وتزداد الأمور صعوبة في إثبات علاقة السببية عندما تتضافر عدة سلوكيات والنتيجة واحدة فيصعب نسب النتيجة لسلوك محدد الذي يحدثها، ومن جاءت عدة نظريات لإثبات ذلك ونوجزها بـ: (نظرية تعادل الأسباب والسبب المباشر والأقوى والسبب الملائم والسبب الجامد والمتحرك) وإن علاقة السببية هي مسألة موضوعية محضة

(ليست مسألة قانونية) فالقاضي يتحرى إثباتها من الوقائع وحيثيات القضية المطروحة أمامه لتسبب أحكامه وإثبات توافر الركن المادي في الجريمة.

ج- الركن المعنوي :

جريمة القتل العمد تعتبر من الجرائم العمدية يتطلب المشرع لقيامها ضرورة توافر القصد الجنائي العام والخاص :

1- القصد العام:

وهو اتجاه إرادة الجاني لتحقيق النتيجة الإجرامية وهي إزهاق روح الضحية مع علمه الكامل بكافة العناصر المكونة للركن المادي للجريمة بأن سلوكه المادي سيؤدي للنتيجة ويريد ذلك.

2- القصد الخاص:

تعتبر هذه الجريمة من جرائم ذات القصد الخاص، فلا يكفي القصد العام وحده لتوافر الركن المعنوي فيها، وإنما يلزم نية خاصة بقتل المجني عليه وإزهاق روحه، بإرادة حرة وواعية، فإن كان الجاني يريد ضرب الضحية فقط ونتج عن الضرب وفاة كنتيجة محتملة عنه، فلا يسأل الجاني عن جريمة القتل العمدية بل عن جريمة الضرب المفضي للوفاة بدون قصد إحداث الوفاة.

كما أن المشرع الجزائي لا يهتم بالباعث في قيام الجريمة ، مهما كان الباعث على ارتكاب الجريمة كالخوف من العار مثلا أو لوضع حد لآلام المجني العلي في حالة المرض العضال المؤلم مثلا، وهو ما أثار مسألة القتل الرحيم أو القتل بدافع الشفقة في الفقه والقانون المقارن. على نحو ما بيناه في المحاضرات.

المطلب الثالث: الجزاء

تطبق على جريمة القتل العمد عقوبة أصلية وهي السجن المؤبد (المادة 263 الفقرة الأخيرة)، وعقوبات تكميلية وهي العقوبات المنصوص عليها في المادة 9 من قانون العقوبات، بالإضافة للفترة الأمنية المنصوص عليها في المادة 60 مكرر وذلك ما أشارت إليه نص المادة 276 مكرر .

الظروف المشددة والأعدار المخففة:

أ- الظروف المشددة:

- 1- إذا اقترن القتل بسبق الإصرار أو التردد المنصوص عليهم في المواد 255-256-257 (يراجع المواد) فالعقوبة تشدد لتصبح الإعدام .
- 2- إذا اقترن القتل بجناية أو ارتبط القتل بجنحة .. تصبح العقوبة الإعدام .. أنظر المادة

3- قتل الأصول : المنصوص عليها بالمادة 258 وهو الأصول الشرعيين على نحو ما بيناه في المحاضرات، فيعاقب على قتل الأصول بالإعدام أنظر المادة 261 .

4- القتل بالتسميم عقوبته الإعدام على نحو ما سنبينه لاحقا.

ب- الظروف والأعذار المخففة :

1- قتل الطفل حديث العهد بالولادة:

تعتبر الجريمة قتل عمد غير أن الأم سواء كانت فاعلة أصلية أو شريكة في قتل ابنها حديث العهد بالولادة تطبق عليها عقوبة مخففة وهي السجن المؤقت من 10 إلى 20 وهو ما اقره المشرع في الفقرة الثانية من نص المادة 261، ولا يستفيد من هذا العذر من ساهم أو اشترك مع الأم في ارتكاب الجريمة ، فهذا العذر قرر فقط للأم عند قتلها لطفلها حديث العهد بالولادة سواء أثناء الولادة أو بعدها بوقت قليل، وراعى المشرع الحالة النفسية للأم وانزعاجها النفسي وإضرارها العاطفي نتيجة لظروف أخذها المشرع بالاعتبار كالحمل غير الشرعي مثلا، فهو إذن ظرف شخصي لا ينصرف أثره للآخرين مهما كانت درجة القرابة من الأم، وبمجرد الولادة وانتهاء حالة الإضراب لدى الأم باسترداد عافيتها و وضعها النفسي العادي تنتهي العلة من التخفيف فإذا قامت بقتله فيما بعد تصبح الجريمة قتل عمد عادية تخضع للأحكام جريمة القتل العمد، وتبقى مسألة الفترة الزمنية التي تحدد فيها حداثة العهد بالولادة مسألة موضوعية تخضع لتقدير قاضي الموضوع مرتبطة بحالة الأم النفسية والعاطفية. ويشترط في هذا العذر المخفف أن يولد الطفل حيا وان يكون الجاني حصرا الأم.

وفي هذا الجريمة لا يشترط أن يكون سلوك الجاني للأم فعلا ايجابيا بل من الممكن أن يكون سلبيا كعدم ربط الحبل السري عقب الولادة أو عدم إطعامه مما يؤدي لوفاته.

2- الأعذار القانونية المخففة:

وهي عذر الاستفزاز المنصوص عليه في المادة 277 والعذر المنصوص عليه في المادة 278 و العذر المنصوص عليه في المادة 279 ، لتصبح العقوبة الحبس من سنة إلى 5 سنوات إذا ثبت قيام العذر.

القتل بالتسميم

تناول المشرع هذه الجريمة في المادة 260 بقوله: " التسميم هو الاعتداء على حياة إنسان بتأثير مواد يمكن أن تؤدي إلى الوفاة عاجلا أو آجلا أيا كان استعمال أو إعطاء هذه المواد ومهما كانت النتائج التي تؤدي إليها" والملاحظ أن جريمة القتل بالتسميم على الرغم أن المشرع ألحقها بجريمة القتل العمد إلا أنها تتميز بخصائص تميزها عن جريمة القتل العمدي بنقاط عديدة أهمها:

1- تتميز جريمة القتل بالتسميم عن جريمة القتل العمدي بالوسيلة المستعملة، فالمشرع كقاعدة عامة في جريمة القتل لا يعتد بالوسيلة إلا أنه هنا في هذه الجريمة يجب أن تكون الجريمة قد وقعت بمواد يمكن أن تؤدي إلى الوفاة عاجلا أو آجلا، وبأية طريقة وكيفية كان استعمال تلك المواد. والمواد التي من شأنها أن تؤدي للوفاة على نحو ما بيناه في المحاضرة هي المواد السامة وهو ما أشار إليه المشرع بتعريف هذه الجريمة بقوله التسميم هو ...، فكل المواد السامة التي من شأنها أن تحدث الوفاة يمكن أن تكون الوسيلة لهذه الجريمة، كالحيوان مثل الأفاعي والسامة والعقارب والفطر السام أو المعادن السامة

والزرنيخ كما يدخل ضمن المواد السامة الفيروسات والمواد المشعة، فأى مادة يمكن أن تؤدي للوفاة تعتبر مادة سامة حسب نص المادة 260، وبأى وسيلة تستعمل فيها سواء كانت عن طريق الطعام والشراب أو الهواء أو الحقن أو الاتصال الجنسي ، وللقاضي أن يستعين برأي الخبراء في تحديد كون المادة سامة أم لا .

2- من حيث السلوك الإجرامي: فإن المشرع في جريمة القتل العمدي بموجب نص المادة 254 حدد السلوك الإجرامي بفعل الإزهاق وهو سلوك ايجابي مادي ملموس في الواقع، بينما في جريمة القتل بالتسميم فإن السلوك الإجرامي يتمثل في الاعتداء فقط على حياة إنسان بتأثير مادة سامة، ويترتب على ذلك أن جريمة القتل العمدي تعتبر من الجرائم المادية ذات السلوك الايجابي بينما القتل بالتسميم هي جريمة شكلية تقوم بمجرد الاعتداء على حياة الإنسان بمادة سميّة فتعتبر من الجرائم ذات السلوك المحض ويعني ذلك أن الجريمة تقوم بمجرد السلوك.

3- من حيث النتيجة: يشترط المشرع في جريمة القتل العمد حدوث نتيجة من السلوك وهي أن إنسان تزهق روحه وذلك في الجريمة التامة، أو عدم نجاح الجاني في تحقيق النتيجة الإجرامية لسبب خارج عن إرادته وذلك في الجريمة الناقصة (الشروع) والشروع بالجنائية كالجناية نفسها، فهي لذلك من جرائم الضرر ذات النتيجة، بينما القتل بالتسميم كما أشرنا سابقا من الجرائم الشكلية التي لا يتطلب المشرع حدوث نتيجة من السلوك لقيام الجريمة بل مجرد الاعتداء بمادة سمية على حياة إنسان ومهما كانت النتائج التي تؤدي إليها تقوم الجريمة، فهي من جرائم الخطر الشكلية، بحيث اكتفى المشرع بتجريم السلوك لخطورته بغض النظر عن النتائج حصلت أم لم تحصل.

4- من حيث الشروع: جريمة القتل العمد كونها من الجرائم ذات النتيجة فتتصور وقوع الشروع فيها، ويكون ذلك عندما لم تتحقق النتيجة لسبب خارج عن إرادة الجاني وهو يريد أن تتحقق، كالجريمة الخائبة أو الموقوفة، بينما القتل بالتسميم وكونها جريمة شكلية، فالشكلية تستغرق مسألة الشروع كون الجريمة تقوم بمجرد البدء بتنفيذ الاعتداء على حياة إنسان بمادة سامة، وبغض النظر عن النتائج حسب المشرع.

5- اعتبر المشرع الاعتداء على حياة الإنسان بمادة سامة ظرفا مشددا لجريمة القتل بالنظر للوسيلة، والتي تعبر عن الغدر وخسة الجاني واستغلاله ثقة المجني عليه فيه في أغلب الأحيان، لتصبح العقوبة الإعدام حسب نص المادة 261 بدلا من السجن المؤبد المقررة لجريمة القتل العمد. فغاية التجريم واحد في كلا الجريمتين وهي حماية حق الإنسان في الحياة.

6- تعتبر جريمة القتل بالتسميم من الجرائم العمدية التي تتطلب توافر نية القتل (القصد الجنائي العام والخاص) على نحو ما بيناه في جريمة القتل العمدي.

جريمة الإجهاض

تناول المشرع جريمة الإجهاض من خلال المادة 304 لغاية المادة 313 من قانون العقوبات. ومن خلال المواد يتبين لنا أن جريمة الإجهاض تأخذ ثلاث صور وهي: (إجهاض المرأة لنفسها، وإجهاض المرأة من قبل الغير، التحريض على الإجهاض)، وسنحاول من خلال هذا الملخص أن نبين أركان هذه الجريمة وصورها، لنبين أولا الأساس القانوني والعلّة من التجريم، ومن ثم

الركن المادي والركن المعنوي للجريمة لتقف في النهاية على الجزاء المقرر لكل صورة من صورها.

أولاً: الأساس القانوني والعلّة من التجريم

أ- الأساس القانوني: ميز المشرع في جريمة الإجهاض بين ثلاث صور فالصورة الأولى هي صورة إجهاض المرأة من قبل الغير، وهي الجريمة المنصوص عليها بالمادة 304 بقوله: " كل من أجهض امرأة حاملاً أو مفترض حملها بإعطائها مأكولات أو مشروبات أو أدوية أو باستعمال طرق أو أعمال عنف أو بأية وسيلة أخرى سواء وافقت على ذلك أو لم توافق أو شرع في ذلك، يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 2.0000 إلى 100.000 دينار. وإذا أفضى الإجهاض إلى الموت فتكون العقوبة السجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة".

أما الصورة الثانية وهي إجهاض المرأة نفسها، وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة 309: " تعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من 20.000 إلى 100.000 دينار، المرأة التي أجهضت نفسها عمداً أو حاولت ذلك أو وافقت على استعمال الطرق التي أرشدت إليها أو أعطيت لها لهذا الغرض"

أما الصورة الثالثة وهي التحريض على الإجهاض، وهي الجريمة المنصوص في المادة 310 بقولها: " يعاقب بالحبس من شهرين إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 20.000 إلى 100.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من حرض على الإجهاض ولو لم يؤد تحريضه إلى نتيجة ما وذلك بأن:

- ألقى خطبا في أماكن أو اجتماعات عمومية؛
- أو باع أو طرح للبيع أو قدم ولو في غير علانية أو عرض أو الصق أو وزع في الطريق العمومي أو في الأماكن العمومية أو وزع في المنازل كتباً أو كتابات أو مطبوعات أو إعلانات أو ملصقات أو رسوماً أو صوراً رمزية أو سلم شيئاً من ذلك مغلفاً بشرائط موضوعاً في ظروف مغلقة أو مفتوحة إلى البريد أو إلى البريد أو إلى عامل توزيع أو نقل.
- أو قام بالدعاية في العيادات الطبية الحقيقية أو المزعومة.

ب- العلة من التجريم:

تهدف هذه الجريمة إلى إضفاء الحماية الجنائية لكل صور الاعتداء على حالة الحمل ضماناً للحماية الأمثل للجنين وهو في بطن أمه، ونجد أن المشرع تشدد إلى حد بعيد في هذه الحماية إلى درجة أنه عاقب على مجرد التحريض على الإجهاض، وبغض النظر عن النتائج وأعتبر التحريض وفقاً لذلك جريمة شكلية كونه اكتفى بتجريم السلوك (التحريض) فقط، والأكثر من ذلك نص صراحة في نص المادة 304 على العقاب على الجريمة المستحيلة عندما يتعلق الأمر بإجهاض المرأة من قبل الغير، حيث نص سواء كانت المرأة حامل أو مفترضا حملها، فمجرد أن الاعتقاد بوجود الحمل فالجريمة تقوم.

ثانياً: الركن المادي

تقوم الجريمة بصورتها في حالة إجهاض المرأة من قبل الغير أو إجهاض المرأة لنفسها، على النتيجة والوسيلة:

1- **النتيجة:** تعتبر جريمة الإجهاض من الجرائم ذات النتيجة التي يتطلب المشرع لقيامها ضرورة حصول النتيجة بإجهاض المرأة وذلك بإسقاط الجنين، وإنهاء حالة الحمل قبل الأوان الطبيعي بإخراج الحمل مبكرا، ويقصد بالحمل هنا هو البويضة الملقحة إلى غاية الولادة الطبيعية، فلم يشترط المشرع مدة محددة لكي يحظى الجنين بالحماية، ويستوي أن يخرج الجنين في بداية الحمل أو في نهايته، كما يستوي أن يخرج الجنين حيا أو ميتا قبل الولادة الطبيعية، ويستوي أيضا أن يموت وهو في بطن أمه أو يخرج ميتا جراء سلوك الجاني، فتكون الجريمة تامة إذا تحققت النتيجة وحصل الإسقاط، أما إن لم تحصل النتيجة ولم يحصل الإسقاط لسبب خارج عن إرادة الجاني فنكون بصدد الشروع بالجريمة، وهو ما يعاقب عليه المشرع صراحة في النصوص المتعلقة بالإجهاض بصورتيه.

وكما أشرنا سابقا فقد تبنى المشرع صراحة العقاب على الجريمة المستحيلة في صورة إجهاض المرأة من قبل الغير (المادة 304) وهو ما يستفاد من قوله سواء كانت المرأة حاملا أو مفترضا حملها شريطة أن يكون الجاني عالما بحالة الحمل أو اعتقد أن المرأة حاملا، فنسبية وجود المحل من عدمه عاقب عليه المشرع هنا صراحة، وينطبق ذلك على المرأة التي تجهض نفسها حسب القضاء الفرنسي.

2- الوسيلة المستعملة:

من خلال الماد 304 يمكن أن تكون الوسيلة عن طريق إعطاء المرأة الحامل المشروبات والمأكولات أو أدوية أو باستعمال طرق أو أعمال عنف أو بأي وسيلة تحقق هذا الغرض، كالألعاب الرياضية العنيفة واللبس الغير الملائم للحمل والآليات الميكانيكية، فالمشرع لم يعتد بوسيلة محددة، وهو بذلك يسير مع القواعد العامة بهذا الخصوص، شريطة طبعا أن تكون الوسيلة المستعملة هي السبب في إنهاء حالة الحمل قبل الأوان، وهي مسألة موضوعية على قاضي الموضوع أن يثبتها بالاستعانة بالخبرات المطلوبة في هذا الخصوص.

ثالثا: الركن المعنوي

جريمة الإجهاض من الجرائم العمدية التي يتطلب فيها المشرع ضرورة توافر القصد الجنائي لدى الجاني، فيجب أن يكون الجاني عالما بحالة الحمل أو افتراضه، وتتجه إرادته صراحة لإحداث النتيجة وهي إنهاء حالة الحمل قبل الأوان، أما من يضرب امرأة وأجهضت بدون علمه بالحمل أو كان قصده متجها صراحة للضرب بدون الإجهاض فلا يسأل عن الإجهاض بل يسأل عن جريمة الضرب العمدي فقط، أو إذا تسبب بخطئه بوفاة امرأة أو جرحها وهو لا يعلم بالحمل فلا يسأل عن الإجهاض بل يسأل فقط عن الجرح أو القتل الخطأ حسب الأحوال.

رابعا: الجزاء

ميز المشرع بالعقوبة بين المرأة التي تجهض نفسها (المادة 309) والمرأة التي يجهضها غيرها (المادة 304). أنظر المواد (الأساس القانوني). وتطبق القواعد العامة للشروع والاشتراك على نحو ما بيناه في المحاضرة ..

فالشريك في إجهاض المرأة من قبل الغير يعاقب بعقوبة المقررة في المادة 304 وهي الحبس من سنة إلى خمس سنوات، وشريك المرأة التي تجهض نفسها يعاقب بالعقوبة المقررة للمرأة وهي من 6 أشهر إلى سنتين (المادة 309).

وإذا كان الشخص شريكا للمرأة التي تجهض نفسها وللغير الذي يقوم بإجهاضها في آن واحد يعاقب بعقوبة الغير الذي يجهض المرأة وهي العقوبة المقررة في المادة 304 وهي الوصف الأشد.

- ومن الملاحظ أن المشرع اعتبر من يعمل في السلك الطبي وشبه الطبي وصانعو الدواء والأدوات الطبية والمدلكون الذين يرشدون عن طرق الإجهاض أو يسهلونه يعاقبون بالعقوبة المنصوص عليها في المادة 304 و 305 في حالة الاعتياد، سواء للأم أو للغير على الرغم أن هذه الأفعال تعد في الوضع العادي مساهمة غير مباشرة (عمل من أعمال الاشتراك) ويعود ذلك كون هذه الفئة من أصحاب هذه المهن يكونوا على علم بالمواد وكيفيات الإجهاض.
- ومن الملاحظ أيضا أن جريمة الإجهاض دائما ما تكون في حالة تعدد الأوصاف، فلا يمكن إنهاء حالة الحمل إلا بالمرور على جسد الأم، إما بأعمال العنف أو بإعطائها مواد ضارة لتحقيق الغرض، فهنا يعاقب الجاني بعقوبة الجريمة الأشد، حسب نص المادة 32 من قانون العقوبات، وإذا أفضى الإجهاض لوفاة الأم يعاقب الجاني هنا بالسجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة.
- أما عقوبة التحريض على الإجهاض فهي الحبس من شهرين إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 20.000 إلى 100.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين. حسب نص المادة 310 التي بينها سابقا في حالة إذا استعملت وسيلة من وسائل الإجهاض الواردة في نص المادة 310 وسواء أدى إلى الإجهاض أم لا فجريمة الإجهاض شكلية تتحقق بمجرد القيام بالوسيلة.
- ورخص المشرع الإجهاض في حالة ما إذا استوجبته ضرورة إنقاذ حياة الأم من الخطر شريطة أن يجريه طبيب مختص بغير خفاء وبعد إبلاغ السلطات الإدارية وذلك بموجب نص المادة 308 . فلا يعاقب الطبيب هنا إذا توافرت حالة الضرورة وهي ضرورة إنقاذ حياة الأم من الخطر.